

Distr.: General
6 December 2007

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الاجتماع العالمي التاسع لاتفاقيات
وخطط عمل البحار الإقليمية
جده، المملكة العربية السعودية، ٢٩ - ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

التوجهات الاستراتيجية العالمية لبرامج البحار الإقليمية في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢:
تعزيز دور الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية

أولاً - المهمة

١ - تعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وما توفره من خدمات وحفظ هذه النظم والخدمات لرفاه البشرية وللجيل الحالي والأجيال القادمة.

ثانياً - معلومات أساسية

٢ - تشهد خدمات النظم الإيكولوجية العالمية، التي تتيح الكثير منها للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، حالة من التدهور. ومن المهمّ التسليم بأنّ التدهور المستمر لهذه الخدمات يشكلّ عقبة أمام بلوغ الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية العالمية الشاملة.

٣ - وقد غدا المجتمع الدولي خلال السنوات العشر الأخيرة أكثر انشغالاً بشأن قضايا كثيرة من بينها البحار والسواحل. أما القضايا مثار هذا الانشغال فتضمّ الأرصدّة السمكية الآخذة في النضوب، وتدمير الموئل الطبيعي والموائل الساحلية، والضغط الذي تفرضه المدن والسياحة بصورة عشوائية على المناطق الساحلية والتلوث الناشئ عن الأنشطة البحرية والبرية.

٤ - وثمة قضايا مثل تأثيرات تغير المناخ على البحار والسواحل، والتنوع البيولوجي لأعماق البحار، والمحافظة على أعالي البحار واستخدامها استخداماً مستداماً، واستغلال قاع البحر أدت في الآونة الأخيرة إلى زيادة بروز القضايا البحرية. وقد تمخضت كل هذه القضايا عن ثلة من المبادرات الجديدة التي تقدمت بها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والمتنقيات الفكرية وغير ذلك من أفرقة.

٥ - هذا، ومن شأنّ التشارك في رؤية موحدة لاستراتيجية بشأن المحيطات والسواحل أن تُسهم في القضاء على الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - ويسلّم المجتمع الدولي (أي مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، والحكومات والمنظمات البيئية غير الحكومية، وحشد غفير من أصحاب المصلحة الآخرين) بضرورة تعزيز أسلوب الإدارة الدولية، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، من أجل التصدي للهواجس البيئية البحرية والساحلية، وعلاوة على ذلك، تشكّل البيئة البحرية والساحلية جزءاً من خطة الإدارة الدولية لشؤون البيئة، بصيغتها المدروسة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٧ - وتشكّل الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية، بقيادة مجالس إدارتها، آليات رئيسية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وإعمال خطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة.

٨ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استجابة لطلب من مجلس إدارته، على توخي نهج أكثر تناسباً مع القضايا الساحلية والبحرية مع إعداد استراتيجية متوسطة الأجل (٢٠١٠ - ٢٠١٣) تضمّ مكون إدارة النظام الإيكولوجي.

٩ - وتؤدي الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية، البالغ عددها ١٨ اتفاقية و خطة، دوراً مهماً في تنفيذ جدول الأعمال الدولي بشأن القضايا البحرية والساحلية. أما مختلف برامج البحار الإقليمية فهي، بتجميعها للحكومات وللدوائر العلمية والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، إنما توفر أُطراً إقليمياً لـ '١' تقييم نوعية البيئة البحرية؛ '٢' تحديد التطورات الرئيسية (كالأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية، والمستوطنات الساحلية، والأنشطة البرية) التي تتفاعل مع البيئة البحرية؛ و'٣' الاتفاق بشأن الاستجابات المناسبة من حيث الاستراتيجيات والسياسات وأدوات الإدارة، بما يسهم في صوغ وتنفيذ خطة اليونيب المتوسطة الأجل المقبلة.

١٠ - هذا، وقد وُضعت التوجّهات الاستراتيجية العالمية، بصيغتها الواردة أدناه، لمواصلة وزيادة تعزيز التوجهات الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧، التي تهدف إلى توطيد برامج البحار الإقليمية على الصعيد العالمي.

ثالثاً - التوجّهات الاستراتيجية

١١ - إنّ تدهور خدمات النظم البحرية والساحلية المتواصل لا يمكن اعتباره، من هنا فصاعداً، بمثابة مسألة بيئة بحتة. فالصلة بالتنمية الاقتصادية والبشرية تفرض على الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية أن تكيف توجّهاتها الاستراتيجية خلال السنوات الخمس القادمة وذلك وفق نهج يكفل البيئة ويحقق التنمية، مما يسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبهذه الروح تمت صياغة التوجيهات الاستراتيجية التالية من أجل إتاحة انتقال سلس وإقامة صلة بين التوجّهات الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ من جهة وبين الاستراتيجيات القادمة للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢.

١٢ - تعزيز ديمومة وفعالية برامج البحار الإقليمية من خلال زيادة الملكية القطرية، وإدراج الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالبحار الإقليمية في التشريعات الوطنية، وتعزيز آليات الامتثال والإنفاذ، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبناء القدرات، وضمان ترتيبات مالية وطنية ودولية مستدامة، فضلاً عن وضع إجراءات للتقدير/التقييم حسب الاقتضاء.

١٣ - المساهمة في تنفيذ إعلان بيجين بشأن تعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، ولاسيما الحكم المتعلق بوضع وتنفيذ بروتوكولات تعالج مصادر التلوث والأنشطة البرية.

١٤ - توطيد التعاون الإقليمي مع المنظمة البحرية الدولية على الاستعداد والاستجابة للتلوث الناجم عن الحوادث البحرية، وتعزيز تنفيذ اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية، كلما اقتضى الأمر ذلك.

١٥ - المساهمة في التنفيذ الفعال للأهداف المرسومة لعام ٢٠١٠ بشأن التنوع الأحيائي وبلوغ أهداف خطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة من أجل تعزيز إقامة شبكات من المناطق البحرية والساحلية المحمية والعمل بحلول عام ٢٠١٢ على تخطيط الاستخدام السليم

للأراضي الساحلية ومستجمعات المياه، بما في ذلك تعيين الأراضي الرطبة. بموجب اتفاقية رامسار.

١٦ - التشديد على الحاجة إلى توجي نُهج النظم الأحيائية في الإدارة المتكاملة للبحار والسواحل، باعتبار تلك الإدارة إطاراً شاملاً للتصدي للمخاطر التي تهدد استدامة البحار الإقليمية.

١٧ - تقييم ومواجهة الأثر المترتب عن تغير المناخ في البيئة البحرية والساحلية، ولاسيما ما هو محتمل من آثار وتبعات اجتماعية واقتصادية وبيئة على مصائد الأسماك والسياحة والصحة البشرية والتنوع الأحيائي البحري والتحات الساحلي والنظم الإيكولوجية للجزر الصغيرة. وتعزيز التعاون على صوغ استراتيجيات إقليمية بشأن التكيف مع تغير المناخ.

١٨ - تكثيف الأنشطة الإقليمية الداعمة لخطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، والتزام جاكارتا التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، ولا سيما عن طريق تحديد القضايا الحرجة للتنوع البيولوجي البحري، وحماية مكوناته الرئيسية، وتعزيز استخدامه مستداماً مستداماً، مع التركيز تحديداً على:

(أ) تناول مسألة حماية '١' الأراضي الرطبة ذات الأهمية بموجب اتفاقية رامسار؛ '٢' التنوع البيولوجي لأعماق البحار على النطاق الإقليمي؛

(ب) التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات الإقليمية لإدارة المصايد في دراسة التأثيرات البيئية لمصايد الأسماك وتعزيز نهج النظام الإيكولوجي؛

(ج) المشاركة في مبادرة الشعاب المرجانية وتنفيذ استراتيجية موريشيوس بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، حسبما يتناسب.

١٩ - التسليم بضرورة منح قيمة اقتصادية لخدمات النظم الأحيائية البحرية والساحلية وذلك لأغراض اتخاذ القرارات ورسم السياسات.

٢٠ - تيسير تعميم أنشطة هذه البرامج ضمن عمليات أوسع للتخطيط الإنمائي والاقتصادي، بما في ذلك استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية.

رابعاً - تنفيذ التوجّهات الاستراتيجية

٢١ - من أجل تنفيذ التوجّهات الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، ستسعى مجالس إدارة الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية إلى:

(أ) تعزيز العنصر العلمي للاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية من خلال '١' وضع شبكات للرصد؛ '٢' المساهمة في عملية الأمم المتحدة العادية "للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية-الاقتصادية" وكذلك عملية اليونيب بشأن التوقعات البيئية العالمية، ومبادرة المتابعة الخاصة بتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية؛ '٣' التعاون النشط مع الاتفاقيات

البيئة المتعددة الأطراف بشأن البحار؛ '٤' والتعاون مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو ومع مختلف برامجها العلمية المعنية بالبيئة البحرية والساحلية؛

(ب) إنشاء وتعزيز القاعدة المعرفية بشأن الروابط القائمة بين خدمات النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية من جهة وبين الرفاه البشري من جهة أخرى وذلك بالتعاون من اليونيب على وضع تقييمات دون عالمية تستخدم الإطار المفاهيمي والمنهجيات المعتمدة في تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية لتحسين الأمور التالية:

'١' فهم قيمة خدمات النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية؛

'٢' فهم الموازنات على نطاق خدمات النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية؛

'٣' فهم الديناميات الإيكولوجية التي تقوم عليها النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية؛

'٤' فهم كيفية تغيير النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية ضمن سيناريوهات مستقبلية محتملة؛

'٥' فهم كيفية عمل مختلف الاستجابات ضمن شتى الظروف؛

(ج) تعزيز قدراتها في مجال آليات الإدارة والتمويل المستدام وذلك من خلال جملة أمور منها تعبئة التمويل الخارجي بالتعاون مع المصارف الدولية ومصارف التنمية (الدولية والإقليمية) وسائر الأطراف المانحة. وتعزيز المشاريع المؤهلة للتمويل من مرفق البيئة العالمية وتطوير هذه المشاريع وتنفيذها ضمن سياق نهج النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى؛

(د) مواصلة العمل على أساس خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات من أجل النهوض بالقدرات الإقليمية والوطنية التقنية والإدارية والقانونية والمالية ذات الصلة بإدارة القضايا الساحلية والبحرية؛

(هـ) تطوير وتعزيز إعداد التقارير، وآليات الامتثال والإنفاذ، وبلورة أوجه التآزر مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛

(و) نشر وتوزيع تقارير منتظمة عن حالة البيئة البحرية وتنفيذ اتفاقات وخطط عمل البحار الإقليمية، وأن تقوم الأطراف باستعراض التقارير؛

(ز) إذكاء وعي الجمهور بأهمية اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، واجتذاب جميع أصحاب المصلحة المعنيين، والقطاع الخاص، والدوائر الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك المجتمع المحلي إلى تشجيع وتنفيذ تلك الاتفاقيات وخطط العمل؛

(ح) تعميم النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وخدماتها في عملية الإصلاح المعروفة باسم "الأمم المتحدة الواحدة"، ولاسيما ضمن عنصر الإصلاح المعروف باسم "الأمم المتحدة الواحدة"

تنجز" وضمن مرفق الفقر والبيئة المشترك بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ط) تطوير وتنفيذ برنامج عمل مشترك فيما بين أمانة اليونيب وأمانة الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية وأمانة اتفاقية التنوع الأحيائي من أجل زيادة تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزام جاكرتا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي والاستغلال المستدام له، التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي.